

الصلاة قال فقر الحمد لله رب العالمين فقال صلى الله عليه  
 وسلم في هذه السورة وهو السبع المثاني وفي حديث  
 ابن أبي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان  
 وعليه كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين  
 وفي حديث آخر كانوا لا يقرؤن لبس الله الرحمن الرحيم  
 إلا قال ومن أهل العلم من استحب قراءة الحمد في أول  
 الحمد وهو مذهب ابن مسleme ومنهم من استحب  
 قراءتها في الغرضة في أول الحمد سر فيحصل من ذلك  
 أربعة أقوال أحدها إيجاب قراءتها وهو مذهب  
 الشافعي ومن تبعه والثاني كراهة قراءتها وهو مذهب  
 مالك والثالث استحباب قراءتها وهو مذهب ابن  
 مسleme والرابع الإسراع بقراءتها فوجه كراهتها  
 أن لا يظن الجاهل أنها من الحمد فقرأها واجبة ولا ي  
 ترك قراءتها وهو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء  
 بعده روى عنهم أنهم كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد  
 لله رب العالمين ووجه استحباب قراءتها ما رعا  
 لقول من يقرأها مرة من الحمد لتكون الصلاة تامة  
 مجزئة بإجماع ووجه قول من رأى الأسرار  
 مخافة أن يظن الجاهل من الحمد أن قراءتها واجبة صح  
 من يفتتح بها من كتاب الصلاة من البيان أنه  
 كلام الحسن على المدونة ولم يذكر القول بلحظ فتكون

القرأة في سجدة

الاقوال

الاقوال خمسة واليهما بالبدل القول بالاسرار القول  
 بلحظ زيارته ابن عرفة بقوله وفي كراهة السجدة واستحبها  
 في الغرض ووجهها أربعها لا بأس بها المذهب هو وابن  
 رشد عن ابن مسleme والمنازي عن ابن نافع مع  
 عياض عن ابن مسleme والمنازي عن ابن نافع أنه لا  
 وتشر مرتبة فالمشهور أرجح لكراهة وابن رشد  
 عن ابن مسleme أرجح للاستحباب والمنازي إلى ابن  
 مسleme أرجح للوجوب وابن عمر عن ابن نافع أرجح  
 للجواز المشهور إليه بقوله لا بأس بها ويضاهي ما للشيخ  
 زروق في شرح الرسالة عند قوله فلا يستغفره يسر  
 الله الرحمن الرحيم الخ ما نصه وعند ابن رشد ترك السجدة  
 من فضائل الصلاة ولا يري عن ابن نافع ولا بأس  
 بها ولا ابن رشد عن ابن مسleme استحبابها وأرجحها  
 الوجوب نقله المنازي عن ابن نافع وفيها عن  
 ابن مسleme وهو مذهب مالك قال وحكي ابن رشد  
 عنه وأبى لا يقرأها واجبة أو أنها عياض عن ابن  
 نافع لا يقرأها في الغرض ولا تغل ابن رشد ومالك  
 في السجدة أول السورة ثلاثة أقوال الاستحباب والكراهة  
 والأباحة قال وظاهر كلام الشيخ تساويها في الغرضة  
 والسورة في جملتها وإن النفاذ في ذلك  
 سواء وقد تقدم ما في ذلك والمذهب هو التفصيل والله أعلم